

AMAN
Transparency Palestine



جائزة النزاهة ومكافحة الفساد
نموذج الترشح لأفضل تحقيق صحفي استقصائي
2021

نموذج ترشح معد من قبل ائتلاف أمان

الضفة الغربية وقطاع غزة

معلومات أساسية حول المترشح/ة والتحقيق (يعبأ من قبل المترشح/ة أو الجهة المرشحة)

	اسم المترشح/ة الرباعي
	عنوان المترشح/ة
	أرقام الاتصال بالمترشح/ة
	المدينة
	الجهة التي يعمل بها
	عنوان التحقيق:
	تاريخ انجاز التحقيق
	المنصة التي تم نشر التحقيق بها:
<input type="checkbox"/> مرئي	شكل التحقيق
<input type="checkbox"/> مقروء	تاريخ نشر التحقيق
<input type="checkbox"/> مسموع	
	وصف ملخص عن التحقيق (250-300 كلمة) (مقدمة، فرضية التحقيق، الأهداف، النتائج)

<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم	هل تم ترشيح التحقيق لجائزة أمان في السابق
<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم	هل حاز التحقيق على جائزة من اية جهة اخرى
<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم	هل فاز تحقيق سابق لك بجائزة أمان إذا كانت الإجابة بنعم: في أي عام فزت بالجائزة؟
<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم	هل نتج عن نشر التحقيق أية نتائج؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، الرجاء توفير معلومات إضافية حول النتائج
		كيف علمت عن الجائزة؟
<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم	هل تم الإقرار والتوقيع على ميثاق الشرف الخاص بالتقدم لهذه الجائزة؟

أقر بأن كافة المعلومات الواردة في هذا الطلب صحيحة.

الاسم:

التوقيع:

تاريخ تقديم الطلب:

ملحق تعريفات لأغراض الجائزة:

الفساد: كما حددته أمان لأغراض هذه الجائزة والمتفق عليه دولياً "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة"، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه ولجماعته، وعليه يجب تزامن عنصران في السلوك ليتم تصنيفه بأنه فساد، هما استغلال الفاسد للسلطات التي يتمتع بها كونه يشغل وظيفة عامة واتخاذ قرارات لتحقيق منافع ذاتية وليس وفقاً للمصلحة العامة، وقد يتخذ هذا الفعل أشكالاً متنوعة منها:

الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة. مثل تدخل طرف ثالث لتعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

المحسوبية: وتُعرف بأنها تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة... الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.

المحاباة: تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق للحصول على مصالح معينة.

الرشوة: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفاً للأصول.

غسل الأموال: حسب القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال وبموجب نص المادة الأولى التي تعرف جريمة غسل الأموال على أنها "كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمهيداً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة".

اختلاس المال العام: أي استيلاء الموظف العام أو من في حكمه على المال العام لنفسه، حيث يستغل الموظف العام حقيقة أنه مؤتمن على المال العام فيختلسه لنفسه، ويتم ذلك بتغيير الموظف نيته من نية حيازة أمين إلى نية حيازة مالك.

استثمار الوظيفة العامة: استغلال الموظف للسلطات الوظيفية الممنوحة له بموجب المنصب والوظيفة العامة للحصول على مكاسب مادية شخصية.

الكسب غير المشروع: وهو الزيادة غير المبررة على ثروة الموظف العام.

التحرش الجنسي: فعل يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان، يكون إما لفظياً أو مادياً (بالتربص أو التخويف) للحصول على متعة جنسية، يمارسه المسؤول أو رب العمل تجاه مرؤوسيه مستغلاً نفوذه وموقعه والسلطات الممنوحة له ومستغلاً مطالبته مرؤوسيه بحقوقهم واحتياجاتهم.

الاتجار بالنفوذ: وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة أو مجرد عرضها عليه أو منحة إياها سواء كان ذلك له مباشرة أو عن طريق وسيط وذلك حتى يقوم باستغلال نفوذه سواء كان ذلك النفوذ فعلياً أي ناتج عن قدرته في إصدار قرارات أو أوامر بحكم موقعه القيادي.

إهدار المال العام: وهو مرتبط باستغلال المنصب العام ويندرج تحت هذا التعريف أن يقوم الموظف بإعفاء شركات أو مواطنين من الضرائب المستحقة عليهم دون وجه حق، أو أن يقوم باستعمال مقدرات المؤسسة المالية كسيارات المؤسسة أو معداتها أو أجهزتها لأغراض غير أغراض عمل المؤسسة وبرامجها الأصلية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

القطاع العام: أية وزارة، أو إدارة، أو مؤسسة عامة، أو سلطة (مدنية وعسكرية، وزارية وغير الوزارية) أو أية جهة أخرى تتلقى موازنتها من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو ملحقة بها.

الموظف العام: يقصد به الموظف أو الموظفة وهو الشخص المعين بقرار من جهة مختصة لشغل وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف المدنية على موازنة إحدى الدوائر الحكومية أيًا كانت طبيعة تلك الوظيفة أو مسماها.

الوظيفة العمومية: مجموعة المهام التي توكلها جهة مختصة الى الموظف للقيام بها بمقتضى قانون الخدمة المدنية واللوائح المنظمة لها أو أي تشريع آخر أو تعليمات أو قرارات ادارية وما يتعلق بها من صلاحيات وما يترتب على تلك المهام من مسؤوليات.

الهيئة المحلية: وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي واداري معين. تعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون. يتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات.